الأمن السيبراني والتحكيم التجاري الدولي

" دراسة مقارنة للقواعد والالتزامات الأخلاقية الحاكمة لسلوكيات المحامين"

بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي التاسع لكلية الحقوق جامعة حلوان تحت عنوان (الأطر القانونية لحماية الأمن السيبراني في ضوء رؤية مصر 2030) وذلك تحت المحور الثالث: النظام القانوني الدولي للفضاء السيبراني.

مقدم من:

د. أحمد عمر يوسف

مدرس القانون الدولي الخاص

كلية الحقوق – جامعة حلوان

مقدمة

يعد الأمن السيبراني في التحكيم التجاري الدولي نقطة اهتمام حديثة، بعدما بات المحتكمون أثناء سير إجراءات تحكيمهم يتعرضوا بشكل متزايد للهجمات السيبرانية كجزء من الارتفاع العام للهجمات السيبرانية. وكما زادت حدة هذه الهجمات فقد زادت حدة تعقديها. ومن ثم، فقد اكتسبت مسألة الأمن السيبراني، ودور ومسؤولية أطراف العملية التحكيمية أهمية كبيرة تتعاظم يوما عن آخر.

ومن ثم تقدم هذه الورقة نظرة عامة على القواعد والالتزامات الأخلاقية التي وضعتها المؤسسات التحكيمية ونقابات المحاماة في فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالمقارنة مع الوضع الآني في التشريع المصري في سياق تهديدات الأمن السيبراني المتزايدة باستمرار لبيانات العملاء الحساسة أثناء سير إجراءات التحكيم الدولي، وهي التهديدات التي تزداد يوما تلو الآخر، مما استدعى تحديد قواعد والتزامات أخلاقية ضابطة للمحاميين والممثلين القانونيين.

الإشكالية البحثية:

يطرح البحث إشكالية مركزية وهي وجود غموض وتضارب في القواعد الأخلاقية التي تحكم سلوك المحامين المتعلقة بالأمن السيبراني تحديدا في مجال التحكيم التجاري الدولي، وذلك في ظل تزايد أهمية الأمن السيبراني، وهو الالتباس الذي مصدره اختلاف القوانين الوطنية وقواعد السلوك المهني بين الدول من جهة وعدم وجود معايير أخلاقية موحدة وملزمة على المستوى الدولي من أخرى، والذي قد يخلق إشكال ازدواجية القواعد التي يخضع لها المحامي (قواعد وطنية، قواعد نقابية، قواعد مؤسسة التحكيم).

كم يسلط البحث الضوء على التحديات التي فرضتها الرقمنة على مهنة المحاماة اثناء تمثيلهم لوكلائهم في التحكيم التجاري وكيف أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمل المحامين. الأمر الذي يجعل من تأمين البيانات الخاصة بالعملاء التزام أخلاقي وقانوني.

أهداف البحث:

1. **تحليل القواعد الأخلاقية القائمة :** يهدف البحث إلى تحليل مقارن للقواعد والالتزامات الأخلاقية التي تحكم سلوك المحامين في التحكيم التجاري الدولي المتعلقة بالأمن السيبراني.

2. **استخلاص "المعيار الأدنى للأمن السيبراني** :يسعى البحث إلى استخلاص معيار دولي أدنى للأمن السيبراني في التحكيم الدولي، من خلال تحليل القواعد والممارسات المتبعة في مختلف الدول.

3. **تحديد مسؤوليات المحامين** :يهدف البحث إلى تحديد مسؤوليات المحامين تجاه حماية البيانات الحساسة لعملائهم في ظل التهديدات السيبرانية المتزايدة.

4. **تقديم توصيات لتطوير الإطار الأخلاقي** :كما يرنو البحث إلى تقديم توصيات عملية لتطوير الإطار الأخلاقي الذي يحكم سلوك المحامين في التحكيم الدولي، بما يتناسب مع تحديات العصر الرقمي. ووضع دليل إرشادي للقائمين على أمر التحكيم من مؤسسات وأفراد للاستهداء به عند تنظيم عمليات التحكيم فيما يخص الأمن السيبراني.

وحتى نستهدي لوضع قواعد محلية أو دليل استرشادي للقائمين على أمر التحكيم من مؤسسات وأفراد فإن هذا الأمر ليس بالسهل على الإطلاق. وبالتالي: فالدراسة تسعى إلى استخلاص تحليل مقارن للقواعد والالتزامات الأخلاقية وقواعد السلوك لاستخلاص قواعد محلية تشتمل على "المعيار الدولي الأدنى" للأمن السيبراني في التحكيم الدولي. وهو ما استلزم بحثه تحت مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: القواعد والالتزامات الأخلاقية الواجبة التطبيق على المحاميين في التحكيم التجاري الدولي.

المبحث الثاني: القواعد والالتزامات الأخلاقية الوطنية التي تحكم سلوك المحامين في فضاء الأمن السيبراني.

المبحث الأول

القواعد والالتزامات الأخلاقية الواجبة التطبيق على المحاميين في التحكيم التجاري الدولي

تقديم:

تواجه سن قواعد سلوك موحدة على صعيد التحكيم التجاري الدولي عدة إشكالات، كصعوبة سن قواعد موحدة بسبب اختلاف القوانين الوطنية ومدونات السلوك الحاكمة التي يتبعها المحامي إما من القواعد القانونية الوطنية أو من القواعد اللائحية لنقابات وجمعيات المحامين. وعلى إثر ذلك تظهر مشكلة ازدواجية القواعد الأخلاقية وعدم وجود تكافؤ فرص بين المحامين من مختلف الدول. كذلك غموض المعايير الأخلاقية في التحكيم الدولي. وهو ما يتطلب دراسة هذه الإشكالات، ثم بيان الواضع الآني الحاكم للسلوك الأخلاقي للمحامين في التحكيم التجاري الدولي وهو ما نسرده في المطلبين التاليين.

المطلب الأول

إشكالات سن قواعد سلوك موحدة على صعيد التحكيم التجاري الدولي

أولًا: صعوبة سن قواعد سلوك موحدة على صعيد التحكيم التجاري الدولي:

قد يعتقد أن المشاكل التي تنشأ في التحكيم التجاري الدولي المتعلقة بالسلوكيات والأخلاقيات تقع حصرا على أطراف العملية التحكيمية أثناء سير الخصومة وسلوك المحكمون القائمون على النزاع فقط، ولكن على خلاف ذلك فإن في أحايين ليست بالقليلة يكن منبعها محامو أطراف النزاع وممثليهم القانونيين.

وهو ما يجعل فصل القول بين الفقهاء والممارسين في مجال التحكيم التجاري الدولي بعدم وجود أرضية مشتركة لقواعد سلوك مهنية موحدة واجبة الاتباع للمحامين[1]، وهو ما يجعل المحامي ولابد ملتزما بقواعد السلوك المهني للهيئة أو النقابة التي ينتمي إليها، والتي قد تفرض عليه بعض قواعد السلوك المهني التي يجب تطبيقها على القضية التحكيمية، بالإضافة للقواعد التي قد تفرضها المؤسسة التحكيمية. وهو ما يؤدي إلى وجود مشكلة "ازدواج القواعد الأخلاقية"[2]، والتي لا يظهر تعقيدها في حالة التجانس الجزئي لقواعد السلوك المهني للمحامين، كما في

[1] Wessel, Jane, and Gordon McAllister. "Towards a Workable Approach to Ethical Regulation in International Arbitration." *Canadian International Lawyer* 10.2 (2015).
[2] ibid

الاتحاد الأوروبي. إلا أنها تظهر بجلاء حالة وجود مجموعات متباينة من القواعد الناظمة للسلوك المهني للمحامين في التحكيم التجاري الدولي، مثل مبادئ اللجنة الدولية للمحامين IBA بشأن تمثيل الأطراف في التحكيم الدولي[3] ، والمبادئ الأخلاقية للمؤسسات التحكيمية بالإضافة لمدونات السلوك للنقابات والجمعيات المهنية.

وقد أدى هذا الوضع المربك وغير المرضي للمحاميين إلى القلق بشأن القواعد واللوائح التي قد تكون متناقضة ومتباينة في كثيرٍ من الأحيان. وأصبح العديد من أعضاء مجتمع التحكيم الدولي غير راضين بهذا الحال، ويتضح ذلك بجلاء من ازدياد الدعوات في السنوات الأخيرة لاعتماد من قواعد سلوك قيمية – رسمية وملزمة – محددة في مدونة واحدة تبين الالتزامات الأخلاقية للمحامين في التحكيم الدولي[4].

غير أنه لابد من الإقرار أن في سياق التحكيم الدولي، يتطلب وضع قواعد وأنظمة أخلاقية قابلة للتطبيق بذل جهد ليس باليسير (بالإضافة إلى الجزاءات المترتبة على مخالفتها) وذلك لمجموعات مختلفة من المحامين متعددي الجنسيات ومن مشارب ثقافية متفاوتة ومنتمين لنقابات وجمعيات محاماة من بلدان عديدة.

ومن ثم صارت مبادئ سلوك المحاميين الواردة في مبادئ الاتحاد الدولي للمحامين IBA لعام 2013 IBA Guidelines on Party Representation in International Arbitration[5]، معيارا جديدا مهما ضابطًا لسلوك المحاميين في التحكيم الدولي. فقد كلف الاتحاد الدولي للمحامين مجموعة خبراء متخصصة بإعداد هذه القواعد المذكورة منذ عام 2008، واللذين استغرقوا بدورهم وقتاً طويلاً نسبيا لوضع مقترحاتهم، والتي لم تظهر إلا في

[3] الجمعية الدولية للمحامين (International Bar Association)، المعروفة اختصارًا بـ IBA: هي منظمة غير حكومية تمثل المحامين وهيئات المحاماة في جميع أنحاء العالم. تأسست في عام 1947، وتهدف الجمعية إلى تعزيز التعاون وتبادل المعرفة وتعزيز المعايير المهنية والقانونية للمحاماة على المستوى العالمي. تضم الIBA أعضاء فرديين وهيئات محاماة من أكثر من 170 دولة وتتألف العضوية الحالية من أكثر من 80.000 محامٍ دولي فردي من معظم مكاتب المحاماة الرائدة في العالم ونحو 190 نقابة محامين وجمعية قانونية. انظر الموقع الرسمي للجمعية. https://www.ibanet.org/About-the-IBA تم زيارته بتاريخ 8-1-2024.

[4] Sarvarian, Arman. "Problems of ethical standards for representatives before ICSID tribunals." *Law & Prac. Int'l Cts. & Tribunals* 10 (2011): 67.

[5] IBA Guidelines on Party Representation in International Arbitration Adopted by a resolution of the IBA Council 25 May 2013 International Bar Association

أكتوبر 2012. وكان السبب الأساسي خلف صياغة هذه المدونة هو عدم وضوح دور المحامي ونطاق سلطاته القانونية وما يتوجب عليه فعله من عدمه لاسيما في التحكيم العابر للوطنية[6].

وهذه المبادئ التوجيهية يتم تطبيقها بطبيعة الحال إذا اتفق الأطراف في النزاع أو إذا قررت هيئة التحكيم بعد التشاور مع الأطراف (المبدأ التوجيهي 1)[7]. ولا يتطلب تطبيقها في أي حال موافقة محامي أطراف النزاع.

ثانيا: إشكالات السلوك غير الأخلاقي للمحاميين في التحكيم التجاري الدولي:

يمكن أن يكون السلوك غير الأخلاقي للمحامي إما في شكل سلوكيات غير أخلاقية لا يمكن إنكارها مثل التلاعب بالأدلة أو الإدلاء ببيانات كاذبة، أو تلك التي تنشأ بسبب عدم وجود مجال متكافئ في التحكيم الدولي الذي يضع الأطراف المتقابلة من خلال محاميهم على قاعدة غير متكافئة ويسمح للمحامي باستخدام قواعد السلوك الوطنية الخاصة به للحصول على ميزة على الآخر من أجل الحصول على قرار تحكيم لصالح الطرف الذي يمثله. وتعد هذه السلوكيات الأخيرة تحديدا مثار إشكاليات الأخلاق المزدوجة، وعدم تكافؤ المواجهة/أدوات الدفاع/ الفرص، كذلك فإنها تثير وبلا شك مشكلة تنازع القوانين.

ولأغراض البحث نستعرض بعضا من هذه المشاكل المثارة على النحو التالي.

1- إشكالية ازدواجية القواعد الأخلاقية:

ينشأ هذا المشكل عندما يخضع المحامي للقواعد التي قد تكون مفروضة عليه من قبل أكثر من سلطة تنظيمية، بحيث يكون من المستحيل الامتثال لكليهما في الآن ذاته. إذ يتعين على المحامي حينئذ مخالفة أحدهما، مما يضعه في موقف صعب، وهذا ما يعكس مشكلة وجود غموض المعايير الأخلاقية في التحكيم الدولي[8].

---

[6] Dobiáš, Petr. "Ethical Rules of Conduct in International Arbitration." *Czech (& Central European) Yearbook of Arbitration* 7 (2017). p 33.

[7] 1- The Guidelines shall apply where and to the extent that the Parties have so agreed, or the Arbitral Tribunal, after consultation with the Parties, wishes to rely upon them after having determined that it has the authority to rule on matters of Party representation to ensure the integrity and fairness of the arbitral proceedings.

[8] Rogers, Catherine A. "Ethics in international arbitration." *Rev. Bras. Arb.* 12 (2015): 227.

تجدر الإشارة أن كاثرين أ. روجرز، والتي تعتبر شخصية بارزة في مجال التحكيم الدولي، أقدمت على كتابة عمل مبدع معنون تحت "الأخلاق في التحكيم الدولي Ethics in international arbitration". والذي أشرنا إليه والذي قد نُشر عام 2012، وهو يتعمق في الاعتبارات الأخلاقية المعقدة التي تنشأ في سياق التحكيم الدولي.

2- إشكالية عدم العدالة الإجرائية:

عندما يخضع المحامون في الجانبين المتقابلين لقواعد أخلاقية من قبل جهات تنظيمية مختلفة، بحيث تحظر إحداها استجواب الشهود أو تقديم المستندات، وما إلى ذلك، في حين لا تحظر الأخرى، فإن ذلك يخلق ولابد عدم توازن ويؤدي إلى مشكلة الظلم الإجرائي. وهذا بدوره يؤثر على نزاهة وشرعية حكم التحكيم، كما يجعل أحد الأطراف متشككا في عدالة حكم التحكيم[9].

3- إشكالية تنازع القوانين:

يظهر هذا الإشكال عندما ينتمي المحامي إلى سلطة تنظيمية تختلف قواعدها عن قواعد السلطة التنظيمية التي ينتمي إليها عميله بالإضافة إلى قواعد مكان التحكيم أو القانون واجب التطبيق على إجراءات التحكيم بموجب قانون الإرادة أو أي قاعدة إسناد أخرى، وما إلى ذلك. حينئذ تظهر مشكلة عدم الوضوح بشأن القواعد الأخلاقية التي يلتزم بها المحامي، والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تنازع القوانين، مما يبرز الأجواء الغامضة للقواعد الأخلاقية في التحكيم الدولي والحاجة إلى كود أخلاقي موحد[10].

ودرست روجرز بدقة المعضلات الأخلاقية التي يوجهها المحكمون والمحامون والأطراف المشاركة في إجراءات التحكيم الدولي .وتؤكد على أهمية التمسك بالمعايير الأخلاقية لضمان العدالة والحياد والنزاهة في عملية التحكيم.

وتشمل المواضيع الرئيسية التي تم تناولها في الكتاب ما يلي:

1. **تضارب المصالح**: والذي ناقش فيه الكتاب أهمية تحديد وإدارة تضارب المصالح التي قد تنشأ بسبب العلاقات الشخصية أو المهنية أو المالية بين المحكمين والأطراف المعنية.
2. **الشفافية والإفصاح**: إذ أكدت الدراسة على ضرورة الشفافية في الكشف عن المعلومات ذات الصلة لجميع الأطراف، بما في ذلك تضارب المصالح المحتمل وذلك للحفاظ على الثقة في عملية التحكيم.
3. **الحياد والاستقلال** :وقد سلط الكتاب الضوء بصورة معمقة على المبدأ الأساسي للحياد، والذي يتطلب من المحكمين أن يكونوا خاليين من التحيز وأن يتصرفوا بشكل مستقل، دون أي تأثير من العوامل الخارجية.
4. **الاعتبارات الأخلاقية في تقديم الأدلة**: يتناول الكتاب القضايا الأخلاقية المتعلقة بتقديم الأدلة، بما في ذلك واجب الكشف عن المعلومات ذات الصلة وحظر الممارسات المضللة أو الخادعة.
5. **السرية**: حيث أهمية الحفاظ على السرية في إجراءات التحكيم، وتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الشفافية وحماية المعلومات الحساسة.
6. **التحديات الأخلاقية في السياقات متعددة الثقافات**: يتناول الكتاب كذلك تعقيدات اتخاذ القرارات الأخلاقية في التحكيم الدولي، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الثقافية والاختلافات في الأنظمة القانونية.

ويعتبر كتاب "أخلاقيات التحكيم الدولي" بمثابة مورد قيم للممارسين والفقهاء وأي شخص مهتم بفهم الأبعاد الأخلاقية للتحكيم الدولي.

[9] ibid
[10] ipid

وبعد هذا العرض الموجز لصعوبات سن قواعد موحدة ضابطة لسلوك المحاميين في التحكيم التجاري الدولي وما يترتب عليه من مشاكل إزاء عدم وجود مجال متكافئ أثناء الرجوع للقواعد الوطنية، مما يجعل محامي الأطراف المتقابلة غير خاضعين ذات القواعد القيمية، وهذا الوضع يستوجب ضرورة التصدي لوضع إطار حاكم لسلوك المحامين في التحكيم التجاري الدولي، والذي نستبينه في المطلب التالي.

المطلب الثاني

الواضع الآني الحاكم للسلوك الأخلاقي للمحامين في التحكيم التجاري الدولي

أولًا: نظرة تاريخية:

يمكن القول إن أول من أقر بالحاجة إلى تنظيم سلوكي في التحكيم الدولي للتغلب على الغموض الأخلاقي المناط الالتزام به من قبل المحاميين كان البروفيسور ميشيل ريسمان Professor Michal Reisman في عام 1971، ثم في وقت لاحق عام 1992تبنى البروفيسور جان بولسون Jan Paulsson الدعوة إلى إصدار توجيه أخلاقي موحد للمحامين في التحكيم الدولي[11]. وعلى الرغم من أن الجمعية الدولية للمحامين (IBA) ومجلس نقابة المحاميين والجمعيات القانونية في أوروبا (CCBE)[12] قد صاغتا القانون الدولي لأخلاقيات المحاماة International Code Of Legal Ethics وإعلان بيروجيا حول مبادئ السلوك المهني Declaration of Perugia on the Principles of Professional Conduct [13]، إلا أن هذه القواعد كانت في مرحلة نشأتها الأولى ولم ترتق إلى توفير توجيه أخلاقي شامل

---

[11] ipid

[12] مجلس نقابة المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا (CCBE) هي منظمة تمثل حوالي مليون محامٍ أوروبي من خلال عضويتهم من قبل نقابة المحامين والجمعيات القانونية من 31 دولة كاملة العضوية، وأحد عشر دولة أخرى منتسبة ومراقب، وتأسس مجلس CCBE في عام 1960، حيث بدأ النظر بجدية في تداعيات الجماعة الاقتصادية الأوروبية على مهنة المحاماة. خلال العقود التي تلت ذلك وحتى يومنا هذا، كان CCBE في طليعة المدافعين عن آراء المحامين الأوروبيين والدفاع عن المبادئ القانونية التي تقوم عليها الديمقراطية وسيادة القانون. ويعتبر مجلس نقابة المحاميين والجمعيات القانونية CCBE جمعية دولية غير ربحية تأسست في بلجيكا، وينظر إليها بأنها صوت مهنة المحاماة الأوروبية من قبل نقابة المحامين الوطنية وجمعيات القانون من ناحية، ومن قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. وهي تعمل كحلقة وصل بين الاتحاد الأوروبي ونقابات المحامين وجمعيات القانون الوطنية في أوروبا. ولديها اتصالات مؤسسية منتظمة مع مسؤولي المفوضية الأوروبية وأعضاء وموظفي البرلمان الأوروبي الذين يتعاملون مع القضايا التي تؤثر على مهنة المحاماة. انظر: موقع المنظمة على الانترنت https://www.ccbe.eu/about/who-we-are/ ، تمت زيارته بتاريخ 11-1-2024

[13] "إعلان بيروجيا حول مبادئ السلوك المهني لنقابات وجمعيات المحامين في الجماعة الأوروبية The Declaration Of Perugia On The Principles Of Professional Conduct Of The Bars And Law Societies Of The European Community" هي وثيقة تم إصدارها في عام 1997 من قبل

وعالمي. ومع كون مجموعة القواعد الأخيرة تم مراجعتها في عام 2006 من قبل CCBE، إلا أنها أكدت أكثر على المبادئ العامة للسلوك الأخلاقي وأخفقت في وضع حلول في المسائل المتضاربة (مثال: التواصل السري مقابل الالتزام بالكف عن الأفعال الخاطئة privileged communication vis-à-vis obligation to disclose wrongdoings)[14].

ونظرا لحالة عدم اليقين هذه والاحتياج لنظام موحَّد، وضعت مجموعة الدراسة التابعة لجمعية القانون الدولي والمعنية بممارسات وإجراءات المحاكم الدولية عام 2010 مبادئ لاهاي بشأن المعايير الأخلاقية للمحامين أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية Hague Principles on Ethical Standards for Counsel Appearing before International Courts and Tribunals[15]. إلا أن هذه المبادئ كانت على نطاق محدود ولم تكن قابلة للتطبيق إلا في حالات التحكيم التي تكون الدولة المعنية أحد أطرافها، مما زاد حالة عدم اليقين السائدة أكثر مما قبل[16].

ثانيا: المبادئ التوجيهية لـ IBA:

في عام 2013 وبناء على المسح الذي أجرته IBA بشأن أخلاقيات المحامين في التحكيم الدولي، تم صياغة المبادئ التوجيهية لـ IBA والتي يعتقد جانب من الفقه أنها تمثل ملخصا

النقابات وجمعيات المحامين في الجماعة الأوروبية. هادفة وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لسلوك المحامين في ممارسة مهنة المحاماة، وتعزيز النزاهة والمهنية العالية في مجال القانون.
يحتوي إعلان بيروجيا على العديد من المبادئ التي يجب أن يلتزم بها المحامون في ممارسة المهنة، بما في ذلك الالتزام بمصلحة العدالة وحقوق الموكلين، والحفاظ على السرية المهنية، وتجنب تعارض المصالح، والالتزام بالنزاهة والشرف في الممارسة القانونية، وتعزيز المهارات القانونية والتدريب المستمر. انظر :
The Declaration Of Perugia On The Principles Of professional conduct of the bars and law societies of the european community. (16. Ix. 1977) and Toulmin, John. "A Worldwide Common Code of Professional Ethics." *Fordham Int'l LJ* 15 (1991): 673.
على الرغم من أن الإعلان ليس قانونيًا ملزمًا، إلا أنه يمثل إطارًا هامًا لتوجيه المحامين في ممارسة مهنتهم بشكل أخلاقي ومهني في الجماعة الأوروبية. يعكس الإعلان التزام مجتمع المحاماة بالمعايير العالية للسلوك المهني ويعزز الثقة في المهنة القانونية. كما يشجع على التواصل والتعاون بين النقابات وجمعيات المحامين في أوروبا لتعزيز المعايير الأخلاقية وتبادل الممارسات الجيدة في المهنة القانونية.

[14] Orsi, Silvano Domenico. 2013. "Ethics in International Arbitration: New Considerations for Arbitrators and Counsel". The Arbitration Brief 3 (1): 92-114. https://digitalcommons.wcl.american.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1036&context=ab.

[15] للاطلاع على مبادئ لاهاي بشأن المعايير الأخلاقية للمحامين الذين يمثلون أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية انظر:
Sands, Philippe. "The ILA Hague Principles on Ethical Standards for Counsel Appearing before International Courts and Tribunals." *The Law & Practice of International Courts and Tribunals* 10.1 (2011): 6-15.

[16] Rogers, Catherine A. "Ethics in international arbitration." Op.cit

لأفضل الممارسات في التحكيم التجاري الدولي[17]، إذ تمنح لهيئة التحكيم صلاحيات تأديبية تمكنها من توقيع جزاءات ضد السلوكيات غير الأخلاقية لمحامي الأطراف[18]. غير أنها لم تتناول طرق تنفيذ تلك الجزاءات التي قد يفرضها المحكمون على المحامين القانونيين، مع كون إشكالية تنفيذ الإجراءات التأديبية التي قد تتخذ من قبل المحكمين يظل السؤال الأهم نحو تنفيذ فعال وحقيقي لقرارات هيئة التحكيم، وإلا فهي إجراءات غير مجدية وصلاحيات أُعطيت لهيئة التحكيم بلا فاعلية، ومن الواضح أن المدونة ارتأت أن من الأنسب والأكثر جدارة ترك أمر تنفيذ قرارات هيئة التحكيم للغرف المهنية للمحاماة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض جزاءات على المحامي القانوني غير متصورة ضمن بعض التوجيهات – مثل التوجيهين 7 و8 [19]– كونهما يمثلا إرشادات بشأن نطاق ومدى التواصل بين المحكمين والمحامين أثناء سير الخصومة. حيث إذا حاول المحامي التواصل مع المحكم على نحو غير مقبول (Inadmissible Extent)، حينها يتوجب على المحكم إخطار المحامي بذلك ووقف التواصل معه، ثم استثنت بعض الحالات التي تسمح بالتواصل من جانب واحد مع أحد

---

[17] Dobiáš, Petr. "Ethical Rules of Conduct in International Arbitration." Op.cit. p 34.

[18] من المهم الإشارة إلى أن الأصل أن طرفي التحكيم يمثلوا أنفسهم أمام هيئة التحكيم فهم الأعلم بأمور قضيتهم ومقطع نزاعهم ويمكن أن يحضر عنهم وكلاء وممثلون أو مستشارون وهذا التمثيل لا يلزم أن يقوم به محامٍ أو رجل قانون بل يمكن أن يقوم به شخص ليس لديه أي تعليم قانوني، وغير ملزم بالامتثال لقواعد الأخلاقيات المهنية ولا يخضع لإجراءات تأديبية أمام أي نقابة مهنية. أنظر: د. أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الوطنية والدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006. ص 494 وما بعدها.

[19] Communications with Arbitrators:

7 .Unless agreed otherwise by the Parties, and subject to the exceptions below, a Party Representative should not engage in any Ex Parte Communications with an Arbitrator concerning the arbitration.

8 .It is not improper for a Party Representative to have Ex Parte Communications in the following circumstances:

(a) A Party Representative may communicate with a prospective Party-Nominated Arbitrator to determine his or her expertise, experience, ability, availability, willingness and the existence of potential conflicts of interest.

(b) A Party Representative may communicate with a prospective or appointed Party-Nominated Arbitrator for the purpose of the selection of the Presiding Arbitrator.

(c) A Party Representative may, if the Parties are in agreement that such a communication is permissible, communicate with a prospective Presiding Arbitrator to determine his or her expertise, experience, ability, availability, willingness and the existence of potential conflicts of interest.

(d) While communications with a prospective Party- Nominated Arbitrator or Presiding Arbitrator may include a general description of the dispute, a Party Representative should not seek the views of the prospective Party-Nominated Arbitrator or Presiding Arbitrator on the substance of the dispute.

المحكمين، وحددت بعض الأمثلة لذلك كأن يكون التواصل مع أحد المحكمين المعينين لتحديد مدى خبرته وتجربته وقدرته واستعداده، وهل يوجد تضارب محتمل في المصالح. كذلك فقد أجازت لممثل أحد طرفي الخصومة من جانب واحد التواصل مع المحكم المعين أو المحتمل تعيينه من قبل أحد الأطراف لغرض اختيار المحكم الرئيس، وهذا الاستثناءات الواردة تلفت الانتباه بأن هيئة التحكيم لا يمكن لها التصرف مع المحامي بمخالفة المبادئ التوجيهية 7 و8، لكونها ستكون مسائلة لاحقة على التشكيل ذاته. وإذا قبل المحكم مثل هذا الاتصال في غير الأمور المستثناة فقد يلقي بظلال من الشك على حيدته واستقلاله، مما قد يؤدي إلى استبعاده من نظر المسألة.

ثالثًا: تداعيات المبادئ التوجيهية التي أقرتها الجمعية الدولية للمحاميين IBA:

إدراكًا للحاجة إلى مدونة سلوك موحدة، اعتمدت محكمة لندن للتحكيم الدولي The London Court Of International Arbitration قواعد محكمة لندن للتحكيم الدولي London Court of International Arbitration Rules، والتي تحدد القواعد الأخلاقية لسلوك المحامين الذين يمثلون أمام المحاكم الدولية، لتصبح أول مؤسسة تحكيمية تتخذ مثل هذا المبادرة[20]. وقد نصت هذه القواعد المؤسسية على التزامات أخلاقية بدت ذات طبيعة عامة إلى حد ما وتفتقر إلى التفاصيل، مما زاد من الغموض السائد في ساحة التحكيم التجاري الدولي. وعلى الرغم من أن هذه القواعد لم تنجح في معالجة الغموض الأخلاقي، إلا أنها كانت تقدمية مقارنة إلى إرشادات IBA لدرجة أن قابلية تطبيقها امتدت إلى جميع عمليات التحكيم التي تتم في داخل محكمة لندن للتحكيم الدولي[21].

وعلى ذات المنوال اتخذت العديد من المؤسسات مبادرات في هذا الصدد، مثل مركز التحكيم الدولي لغرفة التجارية في لاغوس Lagos Chamber Of Commerce International Arbitration Centre والذي وضع قواعده الخاصة التي أدمج فيها إرشادات الجمعية الدولية للمحامين IBA بشأن تمثيل الأطراف وتضارب المصالح في التحكيم الدولي[22]، وفي الصدد ذاته أصدرت الغرفة التجارية الدولية عام 2017مدونة سلوك أكدت صراحة أن

[20] Wessel, Jane, and Gordon McAllister. "Towards a Workable Approach to Ethical Regulation in International Arbitration." Op.cit. p.6

[21] Ibid p.6 et s.

[22] Garg, Eeti. "Ethics of Counsel in International Arbitration: The Need for A Uniform Code of Conduct." *Available at SSRN 3756295* (2020). p. 7.

الأطراف وممثليهم يجب أن يلتزموا بأعلى معايير النزاهة والأمانة والشرف، غير أنها أيضا فشلت في معالجة عدم اتساق القواعد والطبيعة التقديرية لإرشادات الجمعية الدولية للمحامين IBA[23].

وبعد ما سبق عرضه يتضح أنه وحتى بعد إنشاء مثل هذه الأطر المؤسساتية على الصعيد الدولي لتنظيم السلوك الأخلاقي للمحاميين في التحكيم التجاري الدولي، لا يزل الغموض وعدم اليقين القانوني نحو معايير وضوابط تحكم السلوك الأخلاقي للمحامين على المستوى الدولي قائمة، وهو ما يدعو للمناداة بإطار دولي موحد ضابط لسلوك المحاميين.

رابعا: نحو تأطير أخلاقي موحد لضبط قواعد سلوك المحاميين في التحكيم التجاري الدولي:

أدرك المجتمع الدولي على مستوياته المختلفة مدى الغموض السائد وغياب تكافؤ الفرص إثر عدم وجود أرضية مشتركة وحزمة قواعد موحدة لسلوك المحاميين والممثلين القانونين في التحكيم التجاري العابر للوطنية، وهو الأساس الذي دفع الفقهاء والممارسين الفاعلين في التحكيم بالدفع بعديد التوصيات لتأطير أخلاقي موحد يضبط القواعد الأخلاقية للمثلين القانونين، ونرصد في هذه الورقة بعض هذه التوصيات.

1- القوائم المرجعية:

يرى بعض الفقه أنه لا يجوز وضع أي محامٍ في موقف يضطر فيه إلى اختيار سلوك غير أخلاقي وفقًا لقواعده الوطنية أو سلوك يضر بموقف موكله. ولهذا ذهب هذا الرأي نحو صياغة نهج القائمة المرجعية لتنظيم سلوك المحامين. وهي قائمة تحتوي على العديد من مبادئ السلوك الأخلاقية والتي يتم اقتباسها من مدونات قواعد السلوك المختلفة ثم يتم تقسيمها إلى قوائم، بحيث يمكن للأطراف ومحاميهم من اختيار السلوك الذي يريدون تطبيقه على إجراءاتهم أو اعتماد القائمة المرجعية بأكملها[24].

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب لا يسعى فقط إلى توفير فرص متكافئة لمحامي الأطراف فحسب، بل أيضا إلى تعزيز نظام سلوك مهني معروف من قبل الأطراف من ذي قبل، إلا أنه

---

[23] Ibid

[24] Dasser, Felix, and I. I. Chapter. "The arbitrator and the arbitration procedure, soft law in international commercial arbitration—A critical approach." Austrian yearbook on international arbitration 111 (2019). P. 191 - 213.

يؤخذ عليه كونه يزيد من وضع المعايير الأخلاقية الغامضة متى ما تم منح الأطراف ومحاميهم حرية اختيار مجموعة من القواعد الأخلاقية، ويشوه نزاهة "أخلاق Ethics" المحامي.

2- التنظيم الذاتي من قبل مؤسسات التحكيم:

يتقدم هذا الرأي بمقترح يعتمد على مؤسسات التحكيم المنهجية المختلفة التي قامت بها المحكمة الدولية في لندن للتحكيم التجاري الدولي وذلك بوضع مدونة سلوك يجب على المحاميين اتباعها أثناء تمثيلهم لموكليهم، حيث يعتقد أن المحكم يجب أولًا أن يضمن سيرا عادلًا للإجراءات، واعتماد هذا النهج قد يضمن الشفافية مع الاحتفاظ بالمرونة الكافية[25]، كما أن فكرة تنظيم أخلاقيات المحامين بأنفسهم حسب أصحاب هذا الرأي تزيد من كفاءة وشرعية العملية التحكيمية[26].

ومع ذلك، لا تزال مشكلة ازدواجية القواعد الأخلاقية قائمة، ولمعالجة هذه المشكلة يتوجب حث الجمعيات والنقابات الوطنية للمحامين على التخلي عن السيطرة على قواعد السلوك التي يجب على المحامين اتباعها في الممارسة العابرة للحدود وضمان نظام موثوق يمكن من خلاله حماية مصالح الأطراف التي قد تتأذى جراء السلوك الخاطئ للمحامي. بالإضافة إلى ذلك، فبتصور اعتماد كل مؤسسة تحكيم مجموعتها الخاصة من القواعد الأخلاقية، فإن ذلك سيؤدي إلى عدم المرونة في العملية التحكيمية وسيزيد من التأخير وتعطل الإجراءات. وبالتالي لم تزل الحاجة قائمة إلى صياغة مدونة سلوك أخلاقي موحدة لضمان كفاءة عملية التحكيم قائمة.

3- المجلس العالمي لأخلاقيات التحكيم Global Arbitration Ethics Council:

يقترح إليوت جايزنجر Elliot Geisinger ، رئيس جمعية التحكيم السويسرية(ASA) ، إنشاء هيئة عالمية عابرة للوطنية لفرض قواعد السلوك الأخلاقي للمحامين في التحكيم الدولي، والتي يجب أن تتألف من أعضاء من جميع الجمعيات والمؤسسات الرئيسية للتحكيم. وتقوم الفكرة على أن يكون هناك هيئة منفصلة خاصة بالنظر في القضايا الأخلاقية، وأن يتم وضع مجموعة

[25] Wachter, Robert W. "Ethical Standards in International Arbitration: Considering Solutions to Level the Playing Field." *Geo. J. Legal Ethics* 24 (2011): 1143 to 1164. .
[26] Rogers, Catherine A. "Ethics in international arbitration." Op.cit p. 867 et s.

من القواعد الموضوعية التي تتألف من المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب تطبيقها على جميع حالات التحكيم بغض النظر عن خلفية المحامي[27].

4- رأينا في إشكالية وضع إطار ضابط موحد لسلوك المحامين في التحكيم التجاري الدولي:

انطلاقاً من اعتبار التحكيم التجاري الدولي هو أكثر الطرق فاعلية والأكثر ممارسية لحل النزاعات الدولية، إلا أنه في الآن ذاته يعكس كثيرا من عدم اليقين للمعايير الأخلاقية المتعلقة بسلوك المحامين وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم كفاءة العملية التحكيمية، ونظرا للتأخيرات التي قد تعتريه إزاء الأمر وتعارض اللوائح ومدونات السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحامون وتطبيق قواعد سلوكية مزدوجة والتكتيكات غير الأخلاقية التي قد يستخدمها بعض المحامين، كل هذا وأكثر جعلت مشكلة قواعد السلوك الضابطة لسلوك المحامين ليست مشكلة ثانوية يمكن تجاهلها بل أزمة صعبة ومركبة يمكن أن تهدد شرعية التحكيم الدولي ككل[28]. بالإضافة لعدم وجود سلطة فوق وطنية ضابطة ومراقبة لسلوك المحاميين، ولم تثبت الجمعيات والنقابات الوطنية للمحامين أو القواعد المستقلة للمؤسسات التحكيمية جدارتها وفاعليتها لتنظيم أخلاقيات محامي التحكيم عبر الوطني.

كل ذلك وغيره يدفعنا إلى المناداة إلى ضرورة اعتماد مدونة سلوك أخلاقيات دولية موحدة للمحامين وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من شرعية ونزاهة العملية التحكيمية. ويمكن أن يكون هذ الكود الأخلاقي المقترح في التحكيم الدولي فعالاً فقط إذا ضمن أن جميع المشاركين في سير خصومة التحكيم يتعين عليهم الالتزام بالقواعد ذاتها. كذلك فإن وجود كود أخلاقي موحد معروف يقلل من غموض وازدواجية القواعد والمعايير الأخلاقية والسلوكية، بالإضافة إلى ضمان مستوى متساوٍ للجميع وزيادة الشفافية.

وفي حين تفشل العديد من الحلول والاقتراحات التي قدمها المجتمع الدولي لتلبية نفس الغرض وتشجيع الحاجة إلى وجود طريقة بديلة لتحقيق الهدف ذاته. فإن "النهج الوظيفي يعد المنهجية المتماسكة ". إذ أن وجود إطار من القواعد المبنية على القيم المرتبطة بنظام التحكيم

---

[27] Geisinger, Elliott. "Counsel Ethics in International Arbitration-Could One Take Things a Step Further." *ASA Bull.* 32 (2014): 453.
[28] Rogers, Catherine A. "Ethics in international arbitration." Op.cit.

الدولي وممارسيه يخدم بشكل أفضل الوحدة والكفاءة المرجوة، ويتحرر في ذات الوقت من الغموض المكتنف للقواعد واجبة الاتباع فيما يتعلق بأخلاقيات المحامين.

المبحث الثاني

القواعد والالتزامات الأخلاقية الوطنية التي تحكم سلوك المحامين في فضاء الأمن السيبراني

تقديم:

لا يختلف أحد أن عالم اليوم انتقل من عصر الملموسات إلى عصر الرقميات، ومن الثورة الصناعية ثم التكنولوجية بتنا اليوم نحيا في الثورة المعلوماتية، والتي أحاطت الجهاز العدلي من كل جانب وصار بدوره رقمي e – justice، وكذلك لم تتخلف المحاماة وهي الضلع الثاني في الجهاز العدلي عن ركب الرقمنة، وبات المحامي محاطًا في مجال عمله ومجبرا على استخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة سواء بعلاقته بالمحاكم والهيئات التي يتواصل معها أو بموكليه وممثليه أو حين إدارة مكتبه أو شركته للمحاماة.

ومتى وجدت الرقمنة يأتي على إثرها موجبات الأمن السيبراني وكيفية حماية الأنظمة الإلكترونية والشبكات المعلوماتية من التهديدات الإلكترونية والهجمات السيبرانية. ومدى حماية المعلومات، والبيانات، والأنظمة الحاسوبية للوكلاء والأطراف الذين يمثلهم، وهو السؤال التقني الذي يتبعه السؤال القانوني حول مدى مسئولية المحامي لاتباع أفضل الوسائل والسبل نحو تحقيق الحماية المثلى لبيانات عملائه، وفي حدود أهداف الورقة البحثية فإننا نعكف فقط على الإجابة على السؤال في شقه السلوكي والأخلاقي.

وبعدما بينا في المبحث الأول من الورقة صعوبة سن مدونة سلوك موحدة عابرة للوطنية يخضع لها المحامون في التحكيم التجاري الدولي، وأن الوضع الآني لم يزل تاركًا مجال القواعد الضابطة الواردة بمدونات السلوك الوطنية كالنقابات والجمعيات المهنية كقواعد منظمة لأخلاقيات المحامين ، وأن كل ما صدر من الهيئات والمنظمات الدولية لم تنفك عن كونها قواعد توجيهية بلا أدوات تنفيذية تفرض الالتزام ببنودها، فإن بحث القواعد والالتزامات الأخلاقية التي تحكم سلوك المحامين في فضاء الأمن السيبراني تتطلب فحص التشريع الوطني ثم الاطلاع على موقف التشريعات المقارنة بالقراءة المتأنية بناء على ما ارتئينا أهميتها في ساحة التحكيم الدولي كفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، لنستهدي المعمول به داخل تلك التشريعات

وما يلتزم به المحامون قبل الأمن السيبراني من مدونات سلوكهم الوطنية وذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول

القواعد والالتزامات الأخلاقية التي تحكم سلوك المحامين في فضاء الأمن السيبراني في التشريع المصري

أولًا: القواعد والالتزامات الأخلاقية الوطنية التي تحكم سلوك المحامين:

ينظم عمل المحاماة في مصر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة والمعدل في ٨ يوليو ٢٠٢٠. والذي ألغى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١، وعالج القانون واجبات المحامي والتزاماته في النصوص من 62 إلى 72 وذلك في الفصل الثاني المعنون تحت " في واجبات المحامين " وفي علاقته بموكليه تحت الفصل الثالث المعنون تحت " في علاقة المحامي بموكله ".

وببحث قانون المحاماة يمكن الجزم بعدم وجود نص صريح يفرض على المحامي أية واجبات تتعلق بالأمن السيبراني، إلا أن المادة 79 من القانون تلزمه بواجب السرية قبل ما أُفضي إليه من معلومات موكليه[29]، وما نصه في المادة 20 من القانون ذاته في صيغة القَسم الذي يتلوه المتقدم لمزاولة المهنة والذي هو يمينٌ يحلفُها بالله العظيم كل من تقدم لمزاولة المهنة أن يحافظ على سر مهنة المحاماة[30]، وهو ما يقول بَجلاء مدى وثاقة رابطة المحاماة بالأسرار، وقد أحاط التشريع المصري أسرار العملاء برزنامة حمائية متعددة أعلاها الحماية الجنائية، تحت مظلة المادة 310 [31]من قانون العقوبات المصري[32]، والحماية المدنية وذلك تحت المادة 163 من القانون المدني المصري، وهي الحماية المدنية للمضرور أو ما تسمى بالمسؤولية المدنية

---

[29] مادة 79: على المحامي أن يحتفظ بما يفضي به اليه موكله من معلومات، ما لم يطلب منه ابداءها للدفاع عن مصالحه في الدعوى.

[30] مادة 20: لا يجوز للمحامي الذي يقيد اسمه بجدول المحاماة أن يزاول المهنة إلا بعد حلف اليمين بالصيغة الآتية: أقسم بالله العظيم أن أمارس أعمال المحاماة بالشرف والأمانة والاستقلال وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وتقاليدها وأن أحترم الدستور والقانون.

[31] مادة ٣١٠ - كل من كان من الأطباء، أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعاً إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خاص أؤتمن عليه فأفشاه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه

[32] انظر بالتفصيل: د. مصطفى أحمد عبد الجواد حجازي، التزام المحامي بالحفاظ على أسرار العميل – دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانون المصري والفرنسي-، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005.

لـلمحامي، وأخيرا المسؤولية التأديبية للمحامي عن إفشاء سر موكله[33]، والتي تجد مصدرها في المادة 78 من قانون المحاماة المصري، وهي مقررة كحق أصيل للنقابة المهنية المنظمة لمهنة المحاماة في مصر وهي نقابة المحامين المصرية، ولا تحول دون المسائلة الجنائية والمدنية.

ولإدانة المحامي تأديبيا بإفشاء الأسرار المهنية يتوجب أن يكون هناك ركن مادي قوامه فعل مادي محدد ظاهرا وملموسا، وركن معنوي مصدره اتجاه الإرادة قاصدة إلى ارتكاب الفعل[34]، وهو ما يجعل **في رأينا** عدم قيام المحامي بموجبات الحماية الكافية لمعلومات موكليه المودعة عنده بطريقة الكترونية والتي أدت لتسرب هذه المعلومات عبر اختراق سيبراني لا تقع تحت طائلة التأديب الخاص بإفشاء الأسرار، اللهم إن كان له يد في الاختراق ذاته وحينها لا يسأل المحامي بشأن تقصيره في اتباع الإجراءات الحمائية إنما عن ارتكابه فعل جنائي يستوجب العقوبة التأديبية المنصوص عليها .

وفي الأحوال كافة فإن المحامين المصريين باتوا ملتزمين بقانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم 151 لسنة 2020[35] ، ومن الجدير ذكره أنه وحتى كتابة هذه السطور لم تقم السلطة المختصة بإعمال صريح مواد الإصدار بضرورة سن اللائحة التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا بالقانون. لذا فإننا نلفت عناية المشرع اللائحي إلى سرعة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون حتى يصبح ساري المفعول، فهذا التأخير يتسبب في عدم تشكيل مركز حماية البيانات الشخصية. وهي الجهة المعنية بإصدار التراخيص والتصاريح اللازمة لممارسة أنشطة جمع أو حفظ أو معالجة البيانات الحساسة[36].

ثانيا: القواعد والالتزامات الأخلاقية طبقًا لمشروع مدونة السلوك المهني للمحامين.

---

[33] انظر بالتفصيل: د. محمد نصر عبد الحميد القاسمي، المسؤولية التأديبية للمحامي عن إفشاء الأسرار المهنية - دراسة مقارنة -. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، يناير 2022، الصفحة 824-383.

[34] د. محمد نصر عبد الحميد القاسمي، المسؤولية التأديبية للمحامي عن إفشاء الأسرار المهنية، مرجع سابق، ص 348 وما بعدها.

[35] صدر هذا القانون في يوليو 2020 بعد جلسات مطولة استمرت لشهور، وقد جاء في سبع مواد إصدار وتسع وأربعين مادة مقسمة إلى أربعة عشر فصلًا انظر: د. أحمد عمر يوسف، القانون واجب التطبيق على الحوسبة السحابية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجوانب القانونية للتحول الرقمي «الفرص والتحديات»، كلية القانون بالجامعة البريطانية، الفترة من 17 - 18 يونيو 2023، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2023. صفحات 315 – 382، ص 362.

[36] المرجع السابق، ص 272.

أثناء كتابة هذه الورقة البحثية نشر المركز الإعلامي لنقابة المحامين، مشروع مدونة السلوك المهني للمحامين[37]، وحسب بيان المركز فإنه وبعد الاطلاع على أحكام الدستور بالمواد 77 و98 و198 ، وبعد الاطلاع على قانون المحاماة بالمواد 62 وما بعدها، وبعد موافقة مجلس النقابة العامة بجلسته المنعقدة بتاريخ 11/27/ 2023 على إصدار مدونة السلوك المهني للمحامين، تمهيدا لعرضها على الجمعية العمومية المحدد لها يوم 20 / 12/ 2023.

وباستقراء هذا المشروع[38] والذي يعد أول مدونة قيمية تضبط سلوك المحامين في مصر، نجد أنها اهتمت في أكثر من موقع على التزامات يتعين على المحامي الانصياع لها حفاظًا على بيانات موكليه من خطر الاختراق السيبراني أو حتى استعمال هذه البيانات في غير أغراض أعمال المحاماة، ويتبين ذلك بجلاء في المادة 27 من المشروع و التي نصها " مع مراعاة البيانات ذات الصلة بحماية البيانات الشخصية وجرائم تقنية المعلومات؛ يحظَر على المحامي أن يتيح البيانات والمعلومات الخاصة بعملائه أو موكليه أو جهة عمله للشركات التجارية والسماسرة وغيرهم من الشركات الأخرى التي تهدف إلى الحصول على بيانات المواطنين للترويج لخدماتها وبضاعتها؛ بدون موافقة مسبقة من العميل أو الموكل أو جهة عمله".

والمادة المذكورة تكبح المحامين عن السلوك الذي قد يكون من تبعاته الإضرار بأمن معلومات موكليه عن طريق الشركات التجارية والسماسرة وغيرها من الشركات الأخرى التي تسعى جاهدة للحصول على بيانات المواطنين بهدف ترويج خدماتها وبضائعها.

ومن أمثلة هذه الشركات: الشركات التجارية عبر الإنترنت: مثل متاجر التجزئة عبر الإنترنت ومواقع التسوق الإلكتروني، إذ تقوم هذه الشركات بالحصول على بيانات المستخدمين أثناء عمليات التسجيل والشراء عبر الإنترنت، والتي تستخدمها لإنشاء ملفات عملاء، وتحليل سلوك المستخدمين، وتوجيه العروض والتخفيضات المستهدفة لزيادة المبيعات. والشبكات

---

[37] من الجدير ذكره أن المكتب الفني لنقيب المحامين، الأستاذ رجائي عطية، قد دشن صفحة رسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» تحمل اسم (مدونة السلوك المهني للمحاماة)، وذلك بناءً على قرار الأستاذ النقيب العام الصادر يوم السبت الموافق 113-2-2021، والمتضمن تكليف المكتب الفني بتلقي المقترحات بشأن إعداد مشروع "مدونة السلوك المهني"، وما يتصل بذلك التكليف من مهام ومسؤوليات. على أن يتلقى المكتب الفني لنقيب المحامين من خلال الصفحة مقترحات الزميلات والزملاء المحامين أعضاء الجمعية العمومية بشأن مدونة السلوك المهني، ويتم فرز هذه الآراء وتصنيفها وتبويبها، لعرضها للاستفادة منها في إعداد مشروع اللائحة.
حول هذا الخبر يمكن الاطلاع على المقال المنشور على الصفحة الرسمية لنقابة المحامين المصرية: https://2u.pw/G7s8CFd . تم الاطلاع عليه بتاريخ 18-1-2024

[38] يمكن الاطلاع على النص الكامل لمشروع مدونة السلوك المهني للمحامين على الصفحة الرسمية لنقابة المحامين: https://2u.pw/5506pWw تمت زيارته بتاريخ 19-1-2024.

الاجتماعية: إذ تحظى الشبكات الاجتماعية بشعبية كبيرة وتعتبر مصدرا هاما لجمع البيانات الشخصية، حيث تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام البيانات الشخصية للمستخدمين، مثل المعلومات الشخصية والاهتمامات والتفضيلات، لتقديم إعلانات مستهدفة وتحسين تجربة المستخدم، وأحيانا للتجارة وبيع هذه المعلومات.

وتحت المعنى ذاته توجد كذلك الشركات المالية والبنوك، من أجل تقديم خدماتها المالية، والحصول على المعلومات المالية والتاريخ المصرفي والعادات الشرائية، لاستخدماها في تحسين عمليات التسويق وتوجيه العروض المالية والاستثمارية للعملاء. والشركات التأمينية، التي تيعة حثيثاً خلف المعلومات الصحية والتأمينية، لاستغلالها في تقدير المخاطر وتحديد تكاليف التأمين. كذلك لتقديم عروض تأمين مخصصة وتحسين تجربة العملاء. والشركات البحثية والاستطلاعية وغيرها من كل متطفل يسعى خلف بيانات ومعلومات العملاء والموكلين.

ومن المهم أن يكون لدى المحاميين الوعي الكافي بتطورات تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الانتهاكات الأمنية والحرص والأخذ بالمتطلبات الحمائية الكافية والتدابير اللازمة مثل استخدام تقنيات التشفير وتأمين البيانات وتقييم واختيار الشركات التكنولوجية الموثوقة عند التعامل مع البيانات الخاصة بعملائهم[39]. حتى لا تخترق بيانات موكليه لدى أطراف أخرى.

---

[39] لحماية البيانات الشخصية لموكله، يُنصح للمحامي اتخاذ عدة إجراءات. والتي من بينها:
1- إدراك أهمية الالتزام بالسرية والخصوصية: يجب على المحامي أن يدرك أهمية السرية والخصوصية وأن يلتزم بها بشكل صارم. يجب أن يتعهد المحامي بعدم الكشف عن أي معلومات تتعلق بالعميل دون موافقته الصريحة.
2- تعزيز الأمان التقني: إذ ينبغي على المحامي اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الأمان التقني للبيانات الشخصية لعملائه، كاستخدام تقنيات التشفير لحماية المعلومات الحساسة وتأمين الاتصالات والملفات الرقمية.
3- اتخاذ تدابير الوقاية من الاختراق السيبراني: إذ ينبغي للمحامي اتخاذ تدابير وقائية لمنع الاختراق السيبراني وحماية البيانات الشخصية من الاعتداءات الإلكترونية. يمكن ذلك من خلال تحديث وتأمين الأنظمة والبرامج واستخدام حلول أمان الشبكة المناسبة.
4- إقامة سياسات وإجراءات داخلية: ينبغي للمحامي إنشاء سياسات وإجراءات داخلية تحدد كيفية التعامل مع البيانات الشخصية وحمايتها. والتي يجب أن تتضمن هذه السياسات التوجيهات المحددة بشأن الوصول إلى المعلومات والحفاظ على سرية البيانات وتدميرها بشكل آمن عند الحاجة.
5- التدريب والتوعية: إذ ينبغي على المحامي توفير التدريب والتوعية لفريق العمل الخاص به بشأن أهمية حماية البيانات الشخصية والسرية والخصوصية. وتعزيز الوعي بالمخاطر الأمنية وتعليم الموظفين كيفية التعامل مع البيانات الحساسة وتنفيذ الممارسات الأمنية المناسبة.
6- تحديث السياسات والإجراءات: يجب على المحامي مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بحماية البيانات الشخصية بشكل دوري. وأن تتواكب هذه السياسات والإجراءات مع التطورات التكنولوجية والتشريعات القانونية الحالية المستحدثة باستمرار.
7- التعاقد مع مزودي الخدمات الموثوق بهم: عند التعامل مع مزودي الخدمات الذين يتعاملون مع البيانات الشخص الشخصية، يجب على المحامي التأكد من أنهم يلتزمون بمعايير الأمان والخصوصية، ويا حبذا لو تم توقيع اتفاقيات وثائق تحدد المسؤوليات والالتزامات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية.

وفي سياقٍ قريب حظرت المادة 30 من مشروع المدونة المقترح ".. على المحامي الكشف عن بيانات أطراف المعاملات القانونية والقضايا التي تَسند إليه من عملائه أو موكليه أو جهة عمله على أية وسيلة من وسائل الإعلام والنشر، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي" وهي تأكد على الالتزام بالسرية وخصوصية المعلومات التي تتعلق بعملائه وموكليه وجهة عمله. وبناء على ذلك، حظرت على المحامي الكشف عن بيانات أطراف المعاملات القانونية والقضايا التي تَسند إليه على أي وسيلة من وسائل الإعلام والنشر، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي حالة عدم الالتزام بما أوردته مواد المدونة فقد استحدثت لجنة مستقلة أسمتها لجنة الإشراف والرقابة على مدونة السلوك المهني [40]، يتم تشكيلها من مجلس النقابة العامة لمحامي مصر[41]، وتكون هي المختصة بتلقي الشكاوى من خلال النقابات الفرعية أو النقابة العامة أو لجنة الرصد النقابي بشأن كل انتهاك لأحكام المدونة[42]، كذلك فللجنة حق تحضير أدلة الشكوى ورفعها للجنة تأديبية مختصة[43]، وإذا تبين للجنة التأديبية بعد رفع الشكوى إليها أن احتمالات الإدانة غير متوفرة بنسبة معقولة تصدر قرارا بالحفظ، ويمكن للجنة الإشراف والرقابة آنفة الذكر من تلقاء نفسها أن تصدر قرارا بالحفظ بعدما يتبين لها من جمع المعلومات واستجلاء الوقائع أن الم منتفية بصفة قاطعة[44].

المطلب الثاني

القواعد والالتزامات الأخلاقية في التشريعات المقارنة التي تحكم سلوك المحامين في فضاء الأمن السيبراني

1- القواعد والالتزامات الأخلاقية الحاكمة لسلوك المحامين في فرنسا:

يخضع المحامون الفرنسيون للقواعد الوطنية التي يجب تطبيقها على جميع المحامين المقبولين لممارسة المهنة، بالإضافة إلى القواعد الإقليمية التي يحددها كل من 164 Barreaux

---

8- التزام بالتشريعات القانونية: من الضروري أن يكون المحامي على دراية بالتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالخصوصية والأمان والتزام بها في جميع انشطته.

[40] المادة 80

[41] المادة 81

[42] المادة 82

[43] المادة 83

[44] المادة 84

de France(المحامين الفرنسيين French bars)[45]. ويعد Paris Bar أكبر تجمع للمحاميين. و القواعد والالتزامات التي تحكم سلوك المحامين الفرنسيين على المستوى الوطني نص عليها المشرع في النظام الداخلي الوطني لمهنة المحاماة (Règlement Intérieur National de la profession d'avocat "RIN"، اللائحة الداخلية الوطنية للمهنة القانونية)[46].

وعلى الرغم من فرض القانون الفرنسي عقوبات شديدة للغاية على انتهاك الأمن السيبراني[47]، إلا أنه لا يوجد أي نص قانوني في اللائحة الوطنية الداخلية لمهنة المحاماة RIN يفرض صراحة واجبات تتعلق بالأمن السيبراني على المحامين الفرنسيين. ومع ذلك، يخضع المحامون الفرنسيون لالتزامات صارمة تتعلق بالسرية المهنية، والتي قد تتعرض للخطر نتيجة لاختراقات الأمن السيبراني.

فالمادة 21.2.3.4 من RIN (Article 21.2.3.4)[48] نصت على أنه يجب على المحامين ضمان احترام السرية المهنية ليس فقط من قبلهم ولكن أيضا من قبل " موظفي الشركة

---

[45] Barreaux de France 164هي عبارة فرنسية تترجم إلى "164 هيئة محامين في فرنسا" باللغة العربية. يُشير المصطلح إلى الهيئات القانونية الإقليمية في فرنسا، حيث تعرف كل هيئة بـ ."Barreau" ويتكون كل Barreauمن مجموعة من المحامين الذين يعملون في نطاق جغرافي محدد، ويتمثل الدور الرئيسي لهذه الهيئات في تمثيل المحامين في تلك المنطقة والدفاع عن مصالحهم المهنية. على سبيل المثال، هناك Barreau de Paris الذي يُمثل المحامين العاملين في باريس، وهناك Barreau de Lyon الذي يُمثل المحامين في ليون، وهكذا توجد 164 هيئة في فرنسا، وتتفاوت وظائفها واختصاصاتها بناءً على الاختصاصات القانونية المحلية والإقليمية.

[46] يتم تنظيم مهنة المحاماة في فرنسا بشكل أساسي بموجب القانون 90-1259 المؤرخ 31 ديسمبر 1990، الذي يعدل القانون 71-1130 المؤرخ 31 ديسمبر 1971، وبمرسومه التنفيذي 91-1197 المؤرخ 27 نوفمبر 1991. ، وقد قام المجلس الوطني للمحامين، الذي يجمع بين 161 بارًا محليًا في فرنسا، دورًا رائدًا في هذا المجال من خلال مواءمة القواعد الداخلية المختلفة التي اعتمدتها البارات المحلية على مر السنين.
وقد مكن المجلس الوطني مواءمة اللوائح المحلية المختلفة ودمجها في نص واحد، (اللوائح الداخلية الوطنية RIN)، التي تحدد القواعد الأخلاقية لجميع المحامين العاملين في فرنسا، جنبًا إلى جنب مع المرسوم 2005-790 المؤرخ 12 يوليو 2005 الخاص بالقواعد الأخلاقية التي تنطبق على المحامين.
وقد أكدت السوابق القضائية الفرنسية حق المجلس الوطني للمحامين في إصدار معايير أخلاقية إلزامية. وتجدر الإشارة أن مدونة سلوك المحامين في المجتمع الأوروبي التي تنطبق على الأنشطة العابرة للحدود داخل الاتحاد الأوروبي، والتي تم اعتمادها في ستراسبورغ عام 1988 من قبل مجلس البارات وجمعيات المحامين في أوروبا، تم دمجها فيRINs ، وبالتالي فهي إلزامية لجميع المحامين الفرنسيين.
وبمبادرة من المجلس الوطني للمحامين، تم تجميع كل هذه النصوص، جنبًا إلى جنب مع السوابق القضائية، في Code de l'avocat[مدونة المحامين]، التي تم إصدار الطبعة الأولى منها في عام 2012. للإطلاع على هذه النصوص يمكن الرجوع للموقع الرسمي Barreaux de France اللوائح المهنية - النصوص | المجلس الوطني للمقاطعات(cnb.avocat.fr) تمت زيارته بتاريخ 15-1-2024.

[47] على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي فشل مراقبي البيانات في تنفيذ التدابير الأمنية المناسبة إلى السجن لمدة خمس سنوات و/أو غرامة قدرها 300000 يورو (ما يصل إلى 1.5 مليون يورو للأشخاص الاعتباريين) (القانون الجنائي الفرنسي، المادة 226-17 17-226 (Criminal Code, Article

[48] Règlement Intérieur National de la profession d'avocat [French National Interior Regulation of the legal profession], Article 21.2.3.4 : "L'avocat fait respecter le secret

وأي شخص يعمل مع المحامين لأغراض نشاطهم المهني". مما يترتب على هذه المادة أنه يتعين على المحامين الفرنسيين ضمان عدم كشف لمقدمي الخدمات الذين يعملون معهم عن معلومات العميل السرية. وهو نص قانوني يمكن القول أنه يتعدى لفرض تدابير كافية حمائية للأمن السيبراني على الموظفين ومقدمي الخدمات في شركات المحاماة. وقد يرقى إفشاء المحامي الفرنسي للسرية المهنية إلى مستوى جريمة جنائية. إذ تنص المادة 226-13 من القانون الجنائي الفرنسي، التي تطبق على المحامين وغيرهم من المهنيين الخاضعين للتنظيم على حد سواء، على أن "الكشف عن معلومات سرية من قبل شخص مودعه لديه، إما بسبب منصبه أو مهنته، أو بسبب وظيفة أو مهمة مؤقتة، يعاقب بالسجن لمدة سنة واحدة وغرامة قدرها 15000 يورو"[49].

وفي هذا السياق، قامت المؤسسات المهنية بالتدخل لتوفير مزيد من الوضوح حول التزامات الأمان السيبراني وضمان حماية البيانات المستخدمة من قبل الممارسين القانونيين الفرنسيين. إذ أصدر المجلس الوطني للمحامين(CNB) The Conseil National des Barreaux دليلين في ديسمبر 2011؛ الأول: " دليل تأمين المعلومات للمحامين Guide de Sécurité de l'Information des Avocats "[50] والذي يستهدف المهنة القانونية بشكل عام. والثاني: " دليل أمن المعلومات لإدارة مكاتب المحاماة Guide de Sécurité de L'information Pour Le Management des Cabinets "[51] والذي يهدف بشكل خاص إلى إرشاد الأفراد المكلفين بالمسؤوليات الإدارية والإشرافية في المكاتب القانونية.

وبدوره قام مجلس نقابة المحامين في باريس (Conseil de l'Ordre des Avocats du Barreau de Paris)، المعروف أيضا بـ"Conseil de l'Ordre" ، بإصدار إرشادات أو مبادئ توجيهية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات وفقاً للقواعد الأخلاقية المعمول بها في مدونة سلوك المحامين، والتي تحمل عنوان "Vade Mecum de la Déontologie du

professionnel par les membres de son personnel et par toute personne qui coopère avec lui dans son activité professionnelle".

[49] French Criminal Code, Article 226-13. French original: "La révélation d'une information à caractère secret par une personne qui en est dépositaire soit par état ou par profession, soit en raison d'une fonction ou d'une mission temporaire, est punie d'un an d'emprisonnement et de 15 000 euros d'amende".

[50] CNB, Guide de sécurité de l'information pour les avocats (December 2011).

[51] CNB, Guide de sécurité de l'information pour le management des cabinets (December 2011).

"Numérique(كتيب أخلاقيات التقنية الرقمية، Paris Bar Digital Handbook)[52].حيث يشير الكتيب الرقمي لنقابة محامي باريس إلى أن المحامين يجب عليهم ضمان أن استخدام التكنولوجيا الجديدة من قبلهم وأعضاء شركاتهم أو مقدمي الخدمات الخارجيين لا يؤدي إلى مخالفة القواعد الأخلاقية المعمول بها[53]. ويوصي الكتيب الرقمي لنقابة باريس بتصنيف المعلومات إلى فئات مختلفة من السرية واتخاذ التدابير الأمنية المناسبة لكل فئة: المستوى صفر (معلومات عامة)، المستوى 1 (معلومات تحتاج إلى حماية لأسباب الخصوصية و/أو الملكية)، والمستوى 2 (معلومات سرية يمكن أن تعطل عمل الشركة القانونية أو تسبب أضرارا خطيرة لممارستها أو لعملائها، إذا تم الكشف عنها لأشخاص غير مخولين أو استخدامها بشكل غير لائق). فيما يتعلق بالمستوى 2، يقدم الكتيب الرقمي لنقابة باريس أمثلة: كرموز الوصول ومعلومات النظام، والتصاريح، وكلمات المرور، ومعلومات تفاصيل العملاء أو الملفات، ومعلومات حول انتهاكات الأمان و/أو نقاط الضعف [54] .

وأخيرا فمن الضروري التأكيد على أن المحامون الفرنسيون باتوا متقيدين بالتزامات حماية البيانات الأساسية، بما في ذلك اللائحة العامة المتعلقة بحماية البيانات General Data Protection Regulation "GDPR"[55]. إذ في مارس 2018، أصدرت الهيئة الوطنية للمحامين Conseil National des Barreaux (CNB) ومجلس نقابة المحامين (Conseil de l'Ordre)دليلاً عمليا مشتركًا حول تأثيرات "GDPR" على المحامين الفرنسيين، بعنوان المحامون واللائحة العامة لحماية البيانات Les avocats et le Règlement Général sur le Protection des Données (RGPD) ، والذي بدوره يوجه المحامين الفرنسيين، على سبيل المثال، إلى جمع بيانات العملاء التي تكون ذات صلة وضرورية تماما لتقديم الخدمات القانونية، وضمان حماية هذه البيانات بشكل كاف عن طريق تقسيمها إلى فئات، وتخزينها في سجل آمن مع اتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة، والاحتفاظ بالمعلومات السرية بقدر

[52] Ordre des Avocats de Paris, Vade Mecum De La Deontologie Du Numerique (June 2015).
[53] ibid
[54] ibid
[55] تُعد اللائحة العامة لحماية البيانات والتي دخلت حيز التنفيذ في مايو 2018، هي الإطار القانوني الأساسي لحماية البيانات الشخصية في دول الاتحاد الأوروبي (EU) والمنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)[(55)] .والتي يتم تطبيق أحكامها على المنظمات والشركات والمؤسسات التي تعالج البيانات الشخصية للأفراد المقيمين في جميع أنحاء القارة الأوروبية، بما فيها موفرو خدمات الحوسبة السحابية، وهي لائحة ذات قواعد صارمة لحماية البيانات الشخصية، بما في ذلك شرط الموافقة الصريحة، والحق في النسيان، والالتزام بتنفيذ التدابير الأمنية المناسبة. وتعد هذه اللائحة بمثابة الدستور الذي يهتدي به المشرعون عن إصدار تشريعات وطنية لحماية البيانات الشخصية. انظر: د. أحمد عمر يوسف، القانون واجب التطبيق على الحوسبة السحابية، مرجع سابق، ص 359.

ضروريتها فقط. بالإضافة إلى ذلك، يحث دليل محامين فرنسا لـ GDPR المحامين على إنشاء سياسة للاحتفاظ بالملفات ، والاحتفاظ بسجل للوثائق المقدمة، وإبلاغ العملاء حول البيانات المخزنة وكيفية حمايتها[56].

2- القواعد والالتزامات الأخلاقية التي تحكم سلوك المحامين في المملكة المتحدة:

تحدد هيئة تنظيم المحامين Solicitors Regulation Authority (SRA) معايير الامتثال الأخلاقي والمهني للمحامين داخل إنجلترا وويلز. وتحتوي مدونة السلوك SRA لعام 2011 أحكاما تعتمد على نتائج تم استخلاصها من الممارسة العملية تم النص عليها من أجل ضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية واجبة الاتباع[57]. وطبقًا لهذه المدونة لا يعتبر الاختراق الإلكتروني أو الإصابة بالبرامج الضارة في حد ذاته بالجريمة أو بالضرورة فشل في تلبية المتطلبات التنظيمية. ومع ذلك، قد يرتب عدم القدرة على منع هجوم سيبراني أدى إلى الكشف عن سرية المعلومات إلى تعريض المحامي أو مكتب المحاماة الذي تعرض لهذا الهجوم لعقوبات قانونية وتنظيمية. وهو ما تم النص عليه طبقًا لقواعد SRA حول أمن تكنولوجيا المعلومات بالنص أن:

" لا يوجد دفاع مثالي. ولكننا نتوقع من الشركات اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية أنفسهم وأموال ومعلومات عملائهم من هجمات الجرائم الإلكترونية مع الحفاظ على مزايا تكنولوجيا معلوماتية متقدمة. وإذا فقدت شركة محاماة أموالًا أو معلومات عميل بسبب جريمة إلكترونية، فسننظر فيما إذا كان هناك انتهاك لمدونة السلوك الخاصة بنا.. "[58].

---

[56] CNB, et al., Guide Pratique du CNB, du Barreaux de Paris, et de la Conférence des Bâtonniers - Les avocats et le Règlement Général sur le Protection des Données (March 2018).

[57] SRA Code of Conduct 2011, Version 20, published on October 1, 2018

[58]" No defence is perfect. But we do expect firms to take proportionate steps to protect themselves and their clients' money and information from cybercrime attacks while retaining the advantages of advanced IT .

If a law firm loses client money or information to cybercrime, we will consider whether there has been a breach of our Code of Conduct. Firms should report these cases to us even where, in the case of stolen money, that money has been replaced. We will judge whether it is appropriate to take any action on a case-by-case basis according to the facts of the incident. We will take into account whether the firm had adopted reasonable systems and controls to protect against the risk". SRA, T Security: keeping information and money safe (December 2016), p. 14.

بالإضافة إلى ذلك، أوجبت المدونة الإبلاغ في حال الاختراق الجدي للسرية، فضلاً عن فقدان أموال العملاء أو المعلومات، حينها يتحمل المحامون ومكاتب المحاماة مسؤولية التعاون مع الجهات التنظيمية والمحامين العامين[59].

كما أن الهيئة البريطانية لحماية البيانات (ICO) [60]تدرك أن الممارسين القانونيين من شركات محاماة وغيرها تواجه التهديدات كأي عمل تجاري آخر، وفي حالة مخالف مكاتب المحاماة لتلك القواعد السلوكية يمكن الإبلاغ عنهم إلى الهيئة، بسبب انتهاك قانون حماية البيانات في المملكة المتحدة لعام 2018(DPA)[61] .

3- القواعد والالتزامات الأخلاقية التي تحكم سلوك المحامين في الولايات المتحدة الأمريكية:

في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يوجد تنظيم مهني وطني موحد للمحاماة، وبالتالي لا يوجد مجموعة واحدة من قواعد السلوك المهني. فلكل ولاية قواعدها الخاصة التي تحكم سلوك المحامين المرخصين. ومع ذلك، باستثناء كاليفورنيا، اعتمدت 49 ولاية أمريكية – بدرجات متفاوتة – مدونة القواعد النموذجية للسلوك المهني لنقابة المحامين الأمريكية American Bar Association (ABA) والمعروفة اختصارا ABA Model Rules[62].

وبدراسة هذه القواعد النموذجية نجد أنها تتضمن العديد من الأحكام التي تحدد التزامات المحامين الأمريكيين فيما يتعلق بالأمن السيبراني مثل التعليق رقم 8 على القاعدة النموذجية

---

[59] 10.3 of the SRA Code of Conduct 2011: You notify the SRA promptly of any material changes to relevant information about you including serious financial difficulty, action taken against you by another regulator, and serious failure to comply with or achieve the principles, rules, outcomes and other requirements of the Handbook.

[60] ICOتُشير إلى الهيئة البريطانية للحماية من البيانات، وهي هيئة تنظيمية في المملكة المتحدة مسؤولة عن حماية حقوق الأفراد فيما يتعلق بالبيانات الشخصية وضمان الامتثال لقوانين حماية البيانات. ويأتي الاختصار ICOمن"Information Commissioner's Office" ، أو مكتب مفوض المعلومات، وهو الجهة المعنية بتطبيق قوانين حماية البيانات في المملكة المتحدة. وتقوم بمراقبة تنفيذ قوانين حماية البيانات وتقديم التوجيه والدعم للشركات والأفراد لضمان الامتثال الفعّال والصحيح للقوانين ذات الصلة.

[61] تعني DPA القانون البريطاني لحماية البيانات لعام 2018، وهو اختصار لـ "Data Protection Act 2018".ويعتبر هذا القانون الإطار القانوني الذي ينظم جمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية في المملكة المتحدة. جنبًا إلى جنب مع قواعد الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات الشخصية(GDPR) ، ويحدد حقوق الأفراد فيما يتعلق بالبيانات الشخصية الخاصة بهم وينظم كيفية جمع واستخدام تلك البيانات من قِبل الكيانات والمؤسسات المعنية.

[62] American Bar Association, Center for Professional Responsibility, Model Rules of Professional Conduct 2018.

1.1، التي اعتمدتها الجمعية الأمريكية للمحامين في سلسلة من التعديلات التكنولوجية لعام 2012، والتي تقول: "للحفاظ على المعرفة والمهارة اللازمة، يجب على المحامي أن يظل على اطلاع دائم بالتطورات في القانون وممارسته، بما في ذلك المزايا والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا..."[63].

وكذلك القاعدة النموذجية 1.6(c) والواقعة تحت عنوان [سرية المعلومات Confidentiality of Information] والتي تتطلب صراحة من المحامي "بذل جهود معقولة لتجنب الكشف غير المقصود أو غير المصرح به، أو الوصول غير المصرح به، إلى المعلومات المتعلقة بتمثيل العميل."[64] ويوضح التعليق 18 على القاعدة النموذجية 1.6 بشكل مفيد درجة المعقولية المتوقعة، مع استعراض غير شامل للعوامل التالية: (1) حساسية المعلومات؛ (2) احتمالية الكشف دون استخدام تدابير إضافية؛ (3) تكلفة وصعوبة التنفيذ لتلك التدابير الإضافية؛ و (4) التأثير السلبي بين تلك التدابير وتمثيل المحامي لمصالح العميل[65].

بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة الدائمة للأخلاقيات والمسؤوليات المهنية في الجمعية الأمريكية للمحامين بنشر العديد من الآراء الرسمية التي تتعلق بالأمان السيبراني، مثل الرأي الرسمي رقم 99-143[66] الخاص بحماية سرية البريد الإلكتروني غير المشفر Protecting the Confidentiality of Unencrypted E-Mail ، والرأي الرسمي 477 R[67] المتعلق بتأمين التواصل لحماية معلومات العميل المحمية Securing Communication of Protected Client Information والرأي رقم 483[68] الخاص بالتزامات المحامين بعد حدوث اختراق إلكتروني للبيانات أو هجوم سيبراني Lawyers' Obligations After an Electronic Data Breach or Cyberattack .

---

[63] American Bar Association, Center for Professional Responsibility, Comments to the Model Rules of Professional Conduct, (2018), Comment 8 to Model Rule 1.1

[64] American Bar Association, Center for Professional Responsibility, Model Rules of Professional Conduct. 2018, Model Rule 1.6(c).

[65] American Bar Association, Center for Professional Responsibility, Comments to the Model Rules of Professional Conduct, Comment 18 to Model Rule 1.6.

[66] American Bar Association, Standing Committee on Ethics and Professional Responsibility, Formal Opinion 99- 143: Protecting the Confidentiality of Unencrypted E-Mail (March 10, 1999).

[67] Ibid , Formal Opinion 477R: Securing Communication of Protected Client Information (May 11, 2017).

[68] Ibid , Formal Opinion 483: Lawyers' Obligations After an Electronic Data Breach or Cyberattack (October 17, 2018).

النتائج:

1- يواجه التحكيم التجاري الدولي عمليا في الفضاء السيبراني سلوكيات غير أخلاقية من بعض المحاميين والممثلين القانونيين أثناء النزاع. وهو الأمر الذي لا يواجه بالآليات الرادعة الملائمة التي تسمح بمعاقبة السلوك غير الأخلاقي الذي قد يصدر.

2- يكاد يجمع الفقه على أن توحيد المعايير في هذا المجال أمر صعب لأن مجموعات الأشخاص المذكورة أعلاه قد تنشأ من أنظمة قانونية مختلفة ومن دول ذات أنظمة قانونية مختلفة ومتباينة إلى حد كبير. لذلك يجب أن تكون للمعايير الأخلاقية للمحامين الممثلين

القانونيين طبيعة عامة نسبيا، سواء تم وضعها من قبل محاكم التحكيم الدائمة أو من قبل منظمة دولية. ومع ذلك، فإن الصياغة الغامضة للقواعد الأخلاقية يمكن أن تسبب صعوبات في التفسير وقد يؤدي إنفاذها إلى تأخير حكم التحكيم.

3- أظهرت مراجعة القواعد والالتزامات الأخلاقية التي تحكم سلوك المحامين في التشريعات المقارنة التي شملتها الدراسة لا يزالون، حتى الآن، مترددين في إدراج التزامات صريحة تتعلق بالأمن السيبراني من خلال تنظيم سلوك المحامين رسميا. ومع ذلك، فإن جميعها تفرض التزامات واسعة النطاق فيما يتعلق بالسرية المهنية، وبينما تم بالفعل تفسير هذه الالتزامات في بعض الأحكام القضائية لتشمل التزامات الأمن السيبراني.

4- يتم تعويض إحجام المشرعين عن اتخاذ إجراءات صريحة في التشريعات التي شملته الدراسة من خلال نقابات المحامين الوطنية أو المحلية، والتي قدمت، بدرجات متفاوتة من التفاصيل، التزامات صريحة بالأمن السيبراني تقع على عاتق المحامين تحت رعايتها. وتتراوح هذه اللوائح والمبادئ التوجيهية من إشارات شاملة إلى التكنولوجيا "المتطورة"، كما هو مسلك نقابة المحامين الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والتي بموج هذه اللوائح يكون الإهمال (الجسيم) كافيا لخرق قواعد والتزامات السلوك المهني. وبالتالي فإن الفشل الناتج عن الإهمال في تأمين نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بشركة محاماة بشكل مناسب قد يكون كافيا لخرق التزامات السلوك المهني. وبالمثل، بموجب معظم لوائح نقابات المحامين، يتحمل المحامون المسؤولية عن سلوك الأشخاص والأطراف الأخرى ذوي الصلة، بما في ذلك الموظفون الإداريون والمتدربون ومقدمو الخدمات الخارجية. ومع تزايد انتشار الخدمات السحابية والأشكال الأخرى من مقدمي خدمات التكنولوجيا القانونية عبر الإنترنت، من المتوقع أن يخضع المحامون لتدقيق أقوى لاختيارهم لمقدمي الخدمات عبر الإنترنت.

5- حسنا فعل مشروع مدونة السلوك المهني للمحامين، باهتمامها في أكثر من موقع على التزامات يتعين على المحامي الانصياع لها حفاظًا على بيانات موكليه من خطر الاختراق السيبراني أو حتى استعمال هذه البيانات في غير أغراض أعمال المحاماة في أكثر من موضع من مشروع المدونة المقترح.

التوصيات

1- انطلاقاً من اعتبار التحكيم التجاري الدولي هو أكثر الطرق فاعلية والأكثر ممارسية لحل النزاعات الدولية، إلا أنه في الآن ذاته يعكس كثيرا من عدم اليقين للمعايير الأخلاقية المتعلقة بسلوك المحامين وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم كفاءة العملية التحكيمية، ونظرا للتأخيرات التي قد تعتريه إزاء الأمر وتعارض اللوائح ومدونات السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحامون وتطبيق قواعد سلوكية مزدوجة والتكتيكات غير الأخلاقية التي قد يستخدمها بعض المحامين، كل هذا وأكثر جعلت مشكلة قواعد السلوك الضابطة لسلوك المحامين ليست مشكلة ثانوية يمكن تجاهلها بل أزمة صعبة ومركبة يمكن أن تهدد شرعية التحكيم الدولي ككل[69]. بالإضافة لعدم وجود سلطة فوق وطنية ضابطة ومراقبة لسلوك المحاميين، ولم تثبت الجمعيات والنقابات الوطنية للمحامين أو القواعد المستقلة للمؤسسات التحكيمية جدارتها وفاعليتها لتنظيم أخلاقيات محامي التحكيم عبر الوطني.

كل ذلك وغيره يدفعنا إلى المناداة إلى ضرورة اعتماد مدونة سلوك أخلاقيات دولية موحدة للمحامين وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من شرعية ونزاهة العملية التحكيمية. ويمكن أن يكون هذ الكود الأخلاقي المقترح في التحكيم الدولي فعالاً فقط إذا ضمن أن جميع المشاركين في سير خصومة التحكيم يتعين عليهم الالتزام بالقواعد ذاتها. كذلك فإن وجود كود أخلاقي موحد معروف يقلل من غموض وازدواجية القواعد والمعايير الأخلاقية والسلوكية، بالإضافة إلى ضمان مستوى متساوٍ للجميع وزيادة الشفافية.

وفي حين تفشل العديد من الحلول والاقتراحات التي قدمها المجتمع الدولي لتلبية نفس الغرض وتشجيع الحاجة إلى وجود طريقة بديلة لتحقيق الهدف ذاته. فإن "النهج الوظيفي يعد المنهجية المتماسكة ". إذ أن وجود إطار من القواعد المبنية على القيم المرتبطة بنظام التحكيم الدولي وممارسيه يخدم بشكل أفضل الوحدة والكفاءة المرجوة، ويتحرر في ذات الوقت من الغموض المكتنف للقواعد واجبة الاتباع فيما يتعلق بأخلاقيات المحامين.

2- يمكن استخلاص الحد الأدنى من التزامات الأمن السيبراني الملقاة على عاتق المحامين في التحكيم التجاري الدولي في إطار ما يلي:

[69] Rogers, Catherine A. "Ethics in international arbitration." Op.cit.

• المبدأ الدولي المتمثل في "تقليل البيانات Data Minimization" – تتمتع قوانين حماية البيانات الدولية/الإقليمية بسمة مشتركة تتمثل في تقييد جمع البيانات واستخدامها للحد الأدنى ولأغراض محددة

• التزام أخلاقي دولي على المحامين وشركات المحاماة لضمان الحد الأدنى من الحماية للبيانات المخزنة. على أساسه يفترض أن يقوم المحامون وشركات المحاماة باستثمارات معقولة في أنظمة الأمن السيبراني وتدريب الموظفين بشكل كاف في هذا المنحى.

• اعتراف دولي بحقوق الملكية (للعملاء) المرتبطة بالبيانات، إذ يحق لصاحب البيانات الحصول على المعلومات الكافية حول بياناته والتحكم فيها ومحوها. وبالنسبة لشركات المحاماة، هذا يعني أنه يجب الحصول على موافقة العملاء (يفضل أن تكون كتابية) لكل جزء من المعلومات التي يتم تلقيها وتخزينها واستخدامها ومشاركتها. ويجب أن يظل العملاء على علم بكيفية تخزين معلوماتهم واستخدامها وحمايتها، ويجب الاحتفاظ بسجلات كافية وحديثة.

والحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

1- المؤلفات العامة:

- د. أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الوطنية والدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.
- د. مصطفى أحمد عبد الجواد حجازي، التزام المحامي بالحفاظ على أسرار العميل – دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانون المصري والفرنسي-، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005

2- المراجع المتخصصة:

- د. أحمد عمر يوسف، القانون واجب التطبيق على الحوسبة السحابية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجوانب القانونية للتحول الرقمي «الفرص والتحديات»، كلية القانون بالجامعة البريطانية، الفترة من 17 - 18 يونيو 2023، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 2، أكتوبر 2023. صفحات 315 – 382
- د. محمد نصر عبد الحميد القاسمي، المسؤولية التأديبية للمحامي عن إفشاء الأسرار المهنية - دراسة مقارنة -. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، يناير 2022

3- التشريعات والقوانين:

- قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 المعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2003.
- القانون المدني المصري قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.
- قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.
- القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة والمعدل في ٨ يوليو ٢٠٢٠.
- مشروع مدونة السلوك المهني للمحامين على الصفحة الرسمية لنقابة المحامين: https://2u.pw/5506pWw تمت زيارته بتاريخ 19-1-2024

ثانيًا: المراجع باللغات الإنجليزية والفرنسية:

1- المراجع العامة:

- Rogers, Catherine A. "Ethics in international arbitration." *Rev. Bras. Arb.* 12 (2015): 227.

2- المراجع المتخصصة:

- Dasser, Felix, and I. I. Chapter. "The arbitrator and the arbitration procedure, soft law in international commercial arbitration—A critical approach." Austrian yearbook on international arbitration 111 (2019).
- Dobiáš, Petr. "Ethical Rules of Conduct in International Arbitration." Czech (& Central European) Yearbook of Arbitration 7 (2017).
- Garg, Eeti. "Ethics of Counsel in International Arbitration: The Need for A Uniform Code of Conduct." *Available at SSRN 3756295* (2020).
- Geisinger, Elliott. "Counsel Ethics in International Arbitration-Could One Take Things a Step Further." *ASA Bull.* 32 (2014): 453.
- Orsi, Silvano Domenico. 2013. "Ethics in International Arbitration: New Considerations for Arbitrators and Counsel". The Arbitration Brief 3 (1): 92-114

- Sands, Philippe. "The ILA Hague Principles on Ethical Standards for Counsel Appearing before International Courts and Tribunals." *The Law & Practice of International Courts and Tribunals* 10.1 (2011): 6-15.
- Sarvarian, Arman. "Problems of ethical standards for representatives before ICSID tribunals." *Law & Prac. Int'l Cts. & Tribunals* 10 (2011): 67
- The Declaration Of Perugia On The Principles Of professional conduct of the bars and law societies of the european community. (16. Ix. 1977) and Toulmin, John. "A Worldwide Common Code of Professional Ethics." Fordham Int'l LJ 15 (1991): 673
- Wachter, Robert W. "Ethical Standards in International Arbitration: Considering Solutions to Level the Playing Field." *Geo. J. Legal Ethics* 24 (2011): 1143 to 1164
- Wessel, Jane, and Gordon McAllister. "Towards a Workable Approach to Ethical Regulation in International Arbitration." *Canadian International Lawyer* 10.2 (2015).

3- القوانين والتشريعات والاتفاقيات التشريعية:

- (1960). French Penal Code.
- American Bar Association, Center for Professional Responsibility, Model Rules of Professional Conduct 2018.
- CNB, Guide de sécurité de l'information pour les avocats (December 2011).
- General Data Protection Regulation (GDPR) (enforced in the European Union from May 25, 2018)
- IBA Guidelines on Party Representation in International Arbitration Adopted by a resolution of the IBA Council 25 May 2013 International Bar Association
- Ordre des Avocats de Paris, Vade Mecum De La Deontologie Du Numerique (June 2015).
- Règlement Intérieur National de la profession d'avocat [French National Interior Regulation of the legal
- SRA Code of Conduct 2011, Version 20, published on October 1, 2018
- The declaration of perugia on the principles of professional conduct of the bars and law societies of the european community. (16. Ix. 1977)

5- المواقع والروابط الالكترونية:

- الموقع الرسمي للجمعية الدولية للمحامين (International Bar Association) https://www.ibanet.org/About-the-IBA
- موقع مجلس نقابة المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا (CCBE) https://www.ccbe.eu/about/who-we-are
- https://2u.pw/G7s8CFd
- https://2u.pw/5506pWw